من نظم الثورية التحريرية الجزائرية : النظام الاداري وتطوره 1954م/1962م منطقة جيجل أنموذجا

د. أبو رمضان عبد القادر

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

الملخص

لم تكن الثورة التحريرية الجزائرية 1962/1954 ثورة اعتمدت على السلاح فقط بل استعملت في معركة التحرير وسائل خرى اقتضتها الضرورة ومنها النظام الاداري الدي يمثل وسيلة اساسية لتنطيم اعمال الثورة ونشر افكارها اذ ادركت الثورة اهمية الادارة الثورية منذ البداية لمواجهة الادارة الاستعمارية و الدعاية الهدامة للمستعمر الفرنسي و المساهمة بشكل فعال في تحصين الثورة وتقويتها الا ان النظام الاداري في منطقة جيجل (شمال شرق الجزائر) قد كانت له مميزاته ولكنه يصب في وعاء النظام الاداري للثورة او وجها مصغرا لها فكيف تشكل هذا النظام الاداري وما هي مراحله ؟ وهل عرف تطورات ؟ وما هي مظاهره ومجالاته والمهام التي قام بها ؟

الكلمات المفتاحية : الإدارة الاستعمارية الفرنسية- الإدارة الثورية، الثورة التحريرية – اللجان الشعبية- المحاكم الثورية – المحاكم الشرعية- المستعمر الفرنسي- منطقة جيجل – النظام الإداري – النظام القضائي.

1. النظام الإداري خلال مرحلة 1954 / 1956 م

لقد أولت الثورة الجانب العسكري كل الاهتمام لأن انطلاقة الثورة فرضت ذلك مقارنة باهتمامها بالجانب الإداري وربما يعود ذلك لقلة الكفاءات وقلة العناصر المثقفة.

وتميزت هذه المرحلة التي تمتد من الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام بالحكم الثوري من خلال وجود مسؤولي المشاتي ولجان الصلح واللجان الشرعية[1]

أ. ظهور مسؤولي المشاتي و الدواوير

بدأت عملية تنظيم وهيكلة الدواوير والمشاتي في سرية تامة بتعيين مسؤولي المشاتي وعلى كل مجموعة من المشاتي مراتب أو مسؤول للدوار، وفي الوقت نفسه وجه جيش التحرير الوطني أوامر للمواطنين المتواجدين بالإدارة والمجالس الاستعمارية بالانسحاب ومقاطعة التعامل معها و هذا يخص القياد والوقاف ونواب المجالس[2] فقد منعت الثورة بمنطقة الميلية الوقافة من ممارسة نشاطهم كما منعت حوالي 180 منتخبا من دخول الدواوير والمشاتي، وشكلت فرق المسبلين وعينت عليهم مسؤولا فكان في كل مشتة مسؤول عن المشتة، وكل دوار كان يضم مجموعة من المشاتي [3] وكان التنظيم الإداري قبل مؤتمر الصومام بمنطقة جيجل يشكل في القاعدة من :

- مسؤول المشتة : ودوره جمع المال والمعلومات والاتصالات والأخبار وعلى كل ثلاثة مشاتي مسؤول يسمى منسقا ويسمى مسؤول الثالث وعلى كل 27 مشتة منسق يسمى مسؤول السبعة والعشرين أو الدوار.
- المسؤول السياسي : وهو معاون مسؤول القسم مكلف بالشؤون المالية والسياسية والاقتصادية[4] وباعتبار منطقة الميلية قد عرفت الانطلاقة الأولى للثورة فقد سبقت كذلك في التنظيم الثوري وظهور مسؤولي الدواوير فدوار مشاط كان يرأسه زعيتر، ودوار بني خطاب يرأسه بوزيوغ محمد، ودوار بني عيشة يرأسه جامع عبد الله، ودوار بني فتح يرأسه مختار لكحل، ودوار أولاد باب يرأسه عمار علواش

ونائبه الهاشمي بودرمين[5]، وقد ظهرت في أوساط الشعب بمنطقة جيجل مصطلحات و كلمات مثل كلمة "النظام" و طريق النظام وأوامر النظام وأملاك النظام.[6]

ب- نشأة اللجان الشعبية

ظهرت فكرة اللجان الشعبية في إجتماع عقد في بني صبيح بالميلية يوم 01 نوفمبر 1955 بمنزل مسؤول الدوار محمود بن الساسي وترأسه زيغود يوسف ونائبه عبد الله بن طوبال ومسعود بوعلي وصالح بوبنيدر ومسعود بن الصم وعمار بن عودة وعلي منجلي وعبد المجيد كحل الرأس وصالح غربي (بن عتيق) وإسماعيل زيغد (زيقات) وعبد السلام بخوش والشريف زيقاي.

وتهدف فكرة اللجان الشعبية إلى تأطير الشعب وتنظيمه[7] كما كانت تهدف لخلق علاقات بين الثورة والشعب وتخضع للتسيير الجماعي.[8]

فقرر زيغود يوسف انشاء اللجان الشعبية لتأطير السكان والجماهير الشعبية، وهي بداية تشكل إدارة مصغرة للثورة، وضمان العدالة والدعم والتموين للثورة، وقد أسندت هذه المهام للمجالس الشعبية المنتخبة ديمقراطيا، فكان المواطنون يقدمون قوائم وينتخبون مسؤوليهم الذين سيصبحون ممثلي النظام وكان هذا بداية سنة 1956 ومنذ ذلك الوقت أصبحت الثقة تامة بين الشعب وجيش التحرير الوطني.[9]

وكانت هذه اللجان الشعبية تتشكل من خمسة أعضاء و هم :

1- مسؤول عام سياسي : ينسق بين أعضاء المجلس ويشرف على جماعاته ويربط الاتصال بين المجلس و مسؤولي القسم.

2- مسؤول القضايا المالية : مهمته جمع الضرائب والاشتراكات.

3- مسؤول الإستعلامات والأخبار : مهمته جمع الأخبار وكشف الخونة ومواجهة الدعاية الإعلامية وتوزيع البريد.[10]

4- مسؤول عن التموين والتغذية : ومهمته توفير الأغذية والأدوية وتسليمها للسلطات العليا.

5- مسؤول عن الأمن العام : ومهمته متابعة العدو وأعوانه ومتابعة تحركاته.[11]

وذكر المجاهد لطرش السعدي أنه بعد الاتصال بالثقات من السكان شرع قادة التنظيم الثوري في تأسيس مجالس الدواوير والمشاتي على النحو التالي :

1- قائد الدوار يطلق عليه إسم أجودان الدوار.

2- مسؤول الإتصال والأخبار.

3- مسؤول المال.

4- مسؤول التموين.

5- مسؤول السلم.[12]

وعن أهمية هذه اللجان الشعبية فقد وصفها علي كافي بـ القاعدة الصلبة للهرم التنظيمي للمنطقة الثانية ونواحيها فهي تنطلق من الدوار وهو الخلية الأساسية الأولى في الهيكلة العامة[13] ويتشكل المجلس الشعبي أو اللجنة الشعبية هرميا كما يلي : [14]

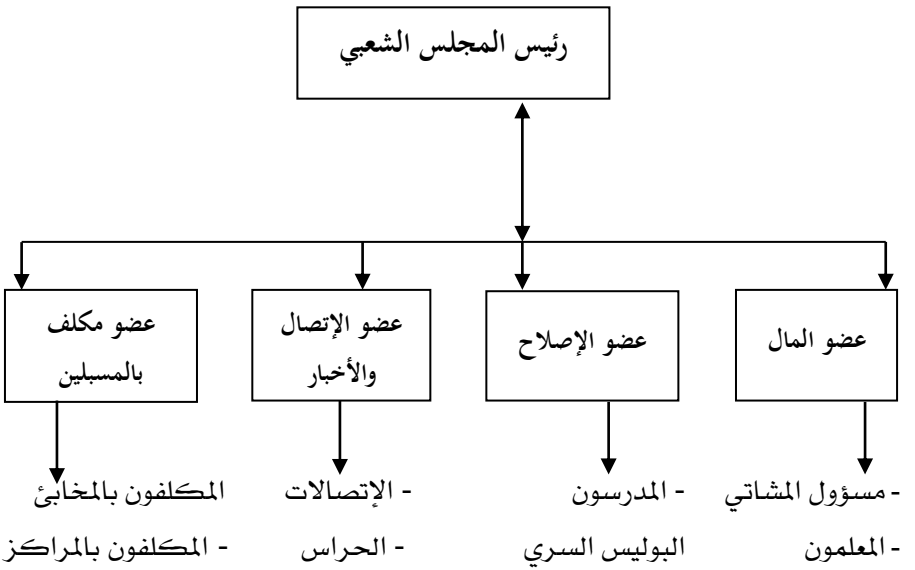

جـ / نشأة اللجان الشرعية

توازيا مع ظهور اللجان الشعبية تميز الحكم الثوري بظهور لجان العدل أو لجان الصلح ثم ظهرت اللجنة الشرعية للفصل بين المواطنين كحتمية للفراغ الذي أفرزته قرارات الثورة بقطع التعاون مع الإستعمار[15] وقد ظهرت اللجان الشرعية أو المجالس القضائية المتنقلة غداة الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة 1 نوفمبر1954 الذي عقد ببني صبيح بالميلية لتقييم الثورة وكانت مهام هده اللجان الفصل في قضايا الزواج والطلاق وفض مختلف النزاعات ومنع اللجوء للمحاكم الفرنسية، كما ألزمت الجزائريين الذين يتقلدون مناصب سياسية بالإدارة الفرنسية بالاستقالة مثل القياد والشيوخ والباشغات.

ويساعد هذه اللجان رجال الدرك وحراس الغابات[16] وذكر المجاهد لطرش السعيدي وهو من ناحية البابور أنه بعد تشكيل مجلس الدواوير والمشاتي شكلت أفواج من المسجلين في كل مشتة، ثم فرضت على السكان أداء اليمين وذلك بوضع الرجل يده على المصحف الشريف ويقول ((وحق هذا المصحف أن لا أخون جيش وجبهة التحرير حتى الاستقلال أو الاستشهاد)) فكان هذا التنظيم المحكم من الصعب اختراقه من قبل الإدارة الإستعمارية.[17]

2 /النظام الإداري خلال مرحلة 1956 / 1962

خضع التنظيم الإداري للثورة بمنطقة جيجل في خطوطه العريضة لما تمخض عن مؤتمر الصومام 1956 من توصيات وقرارات في هذا المجال ويمكن إبراز تطور التنظيم الإداري من خلال هذه الهياكل.

أ/المجالس الشعبية ومهامها

لقد ظهرت هذه المجالس بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قبل انعقاد مؤتمر الصومام، ولكن المؤتمر ضبطها بشكل جيد رغم أنه حافظ على عدد أعضائها الخمسة، فقد كانت هذه المجالس تتكون من مسؤول وأربعة أعضاء ينتخبون من الجماهير بكل حرية[18] فلكل دوار مجلس شعبي تشكل من خمسة أعضاء مكلفين بالمالية

والدعاية والأخبار والأمن والتموين وكل دوار يتكون من مشاتي على رأس كل منها مسؤول تابع للمجلس الشعبي، وأصبحت هذه المجالس خاصة بين 1956 و1957 منتشرة على نطاق واسع بالجبال و الأرياف[19].

وكان التنظيم الإداري للثورة بمنطقة جيجل هرميا على غرار باقي المناطق فالتنظيم يبدأ من القاعدة التي تمثلها المجالس الشعبية و تتشكل كما يلي :

- ❖المسؤول العام للدوار – منسق.
- ❖المسؤول السياسي.
- ❖مسؤول التموين.
- ❖مسؤول الاستعلامات و الأخبار.
- ❖مسؤول الأمن.[20]

ومن بين من عملوا مسؤولين للاستعلامات والأخبار بالدوار بوحيدر محمد بجيملة بالقسم الثاني الناحية الثانية، المنطقة الأولى[21]، ونفس الشيء يسري على المجالس العليا وهي مجلس القسم ومجلس الناحية ومجلس المنطقة ومجلس الولاية والفرق الموجود بين المجلس الشعبي للدوار والمجالس الأخرى هو عدم وجود المسؤول العسكري بمجلس الدوار ويوجد مكانه مسؤول الأمن وهذا الأخير غير موجود بالمجالس العليا المذكورة.[22]

ومن بين المسؤولين بالقسم بونقجة المختار، والمختار بن الشيخ وهذا بالقسم الثاني الناحية الثانية المنطقة الأولى وبالناحية الثانية بوالحرث صالح[23] كما ذكر المجاهد عنصل مسعود المدعو "الجويش" أن المجاهد نيبوشة الياس كان مسؤول الإتصال والأخبار بالقسم الثاني الناحية الثانية المنطقة الأولى.[24]

وتتمثل مهام أعضاء أو مسؤولي المجالس الشعبية كما يلي :

1- مهام مسؤول المجلس :

- التنسيق بين أعمال ونشاطات مختلف الأعضاء.

- تنشيط ومراقبة الهياكل النظامية في الدوار.
- تطبيق قرارات المجلس الشعبي في الدوار.
- تنظيم وترأس جماعات المجلس.
- مراقبة نشاط رجال الشرطة.

2- مهام مسؤول المالية :

- جمع الإشتراكات والهدايا والتبرعات من مسؤولي المشاتي ويقدم تقارير شهرية بذلك.
- تسديد نفقات الهياكل النظامية.
- صرف منح أسر الشهداء وعائلات المجاهدين وبعض الفقراء.[25]

3- مهام مسؤول الدعاية والأخبار :

- تنظيم مراكز البريد.
- جمع المعلومات وتقديمها للقيادة.
- تنظيم شبكة الإستعلامات داخل الدوار والقرى والمدن.
- مراقبة تحركات العدو.
- إحصاء الشهداء والمساجين.
- إحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي.[26]
- ومن بين من عملوا مسؤولين الإتصالات والأخبار بالدوار بوحيدر محمد يجيملة بالقسم الثاني الناحية الثانية المنطقة الأولى.[27]

4- مهام مسؤول الأمن :

- الإشراف على رجال الشرطة وتحديد الأماكن الملائمة للجيش.
- تنظيم المرور ومراقبة رخصة وتحديد مسالك أفراد الجيش وقوافل التموين.

5- مهام مسؤول التموين :

- جمع المؤونة وتخزينها وتوزيعها على مراكز جيش التحرير.
- جرد أملاك الثورة من حبوب ومواد غذائية وحيوانات.[28]

ومن بين من عملوا في مصالح التموين كمسؤولين، المجاهدين : كوكو الطاهر وبوتويتة محمد وذلك بدوار جيملة بالقسم الثاني الناحية الثانية المنطقة الأولى.[29]

أما مسؤول الدشرة أوالمشتة فمهامه متعددة كتسجيل الحالة المدنية وتبليغها لمسؤولي الدوار إضافة لحل مشاكل المواطنين عن طريق الصلح والسهر على تحضير قوفل التموين وتوزيع المنح على العائلات الفقيرة وأسر الشهداء.[30]

ويعتبر القسم في التنظيم الإداري القاعدة النظامية للثورة وكان بدوره يشكل من خمسة أعضاء.

1- مسؤول العام.
2- المسؤول العسكري.
3- المسؤول السياسي.
4- مسؤول الإتصالات والأخبار.
5- مسؤول التموين.[31]

وبخصوص التنظيم الإداري لمنطقة جيجل فقد كانت سنة 1958 تضم ثلاث نواحي بالمنطقة الأولى وضمت الناحية الأولى[32] أربعة أقسام والناحية الثانية[33] ضمت خمسة أقسام والناحية الثالثة[34] ضمت خمسة أقسام كذلك[35] أما الميلية ونواحيها فقد كانت ضمن المنطقة الثانية منذ 1957 وضمت بدورها أربعة أقسام.[36]

وعن مهام المسؤول العام للقسم (القاعدة)

- السهر على إحترام مبدأ الإجماع أو الأغلبية في إتخاذ القرار.
- تطوير التكامل وانسجام بين الميدانين العسكري والسياسي.
- تبليغ التوجيهات والتعليمات إلى حميع الأعضاء وبحث تطبيقها.
- تفتيش ورقابة أعضاء لجنة القسم.[37]

ومن المسؤولين العامين الذين تداولوا على القسم الثاني للطاهير أبركان الدراجي وبوجمعة الطاهر، ومجدوب السعيد وبلخالفة صالح وبن حردة محمد (الشنوة) وكحيل أحمد[38] وبالناحية الثالثة برز كمسؤولين عامين لأقسامها :

القسم الأول : لعور رابح
القسم الثاني : عميرات محمد الطاهر

القسم الثالث : عليوة أحمد
القسم الرابع : حريزي لحمادي
القسم الخامس : غدير عبد الرحمن[39]

وكنموذج عن النظام الإداري العسكري بمنطقة جيجل وحسب وثيقة وردت بكتاب علي كافي فقد عقد إجتماع للولاية الثانية بتاريخ 26 و27 ماي 1958 بحضور قادة الولاية وهم علي كافي صالح بوبنيدر، حسن بودربالة، حسين رويبح ورؤساء المناطق مسعود بوعلي، العربي برجم وعبد المجيد رويبح، أسفر عن تعيين هؤلاء المسؤولين :

❖ بالمنطقة الأولى :
• الناحية الأولى :
- حميدة فريخ مسؤول عام
- أحمد بلعبني مسؤول عسكري
- ديملي العيد مسؤول سياسي
- أحمد الأشهب مسؤول الإتصالات والأخبار
• الناحية الثانية :
- صالح بوالحرث مسؤول عام
- الصديق بوريدان مسؤول عسكري
- الطاهر بوسنة مسؤول سياسي
- بوغنوط رابح مسؤول الإتصالات والأخبار
• الناحية الثالثة :
- محمد بن التونسي مسؤول عام
- محمود مطلي مسؤول عسكري
- عبد الرحمن مسؤول سياسي
- الأخضر بن قربة مسؤول الإتصالات والأخبار
❖ المنطقة الثانية : ويهمنا فيها الناحية الأولى " الميلية"
- صالح بوحبل مسؤول عام
- حسين زعموش عسكري
- صالح حربي سياسي

- أحمد بغيجة مسؤول الإتصالات والأخبار[40]

وكانت الإجتماعات تعقد كل شهر وعلى جميع المستويات وذلك كلما كانت الظروف سانحة وتتم المحاسبة على ما يلي :

- التقرير النظامي – العدد العام لعناصر النظام الثوري
- التقرير الأدبي للشعب – الحالة المعنوية للشعب
- التقرير الأدبي للجيش – الحالة المعنوية للجيش
- تقرير الأعمال العسكرية – أعمال الجيش
- نتائج الإتصالات والأخبار وما حققته مصلحة الإستعلامات والأخبار
- التقرير المالي - المداخيل والمخروجات المالية الفائض والعجز
- تقرير عن القمع والإرهاب – حصر الخسائر التي خلفها العدو بعد كل خروج أو قنبلة أرضية أو جوية أو بحرية
- تقرير عن الغنائم – حصر الغنائم التي حصرها عناصر الثورة
- تقرير عن العساكر المسلمين
- تقرير عن الجالية الأوربية[41]

وفي 14 مارس 1961 عقد إجتماع بالناحية الثانية للمنطقة الأولى للولاية الثانية لتبليغ أوامر القيادة العامة للولاية تضمنت :

- كل من سافر بلا رخصة من النظام أو أجبره العدو على ذلك فرزقه له وإن إحتاجه النظام يأخذه ويعطيه ثمنه ومن سافر بلا رخصة من النظام فرزقه للنظام.
- كل قسم يلزم بمحاسبة الناحية شهريا ويدفع التقارير والمال للناحية لمجرد المحاسبة.
- يمنع على الأقسام إعطاء أوامر جديدة دون علم النظام الأعلى أي الناحية.
- مراقبة الرخص وتسجيل المسافرين بلا رخصة.
- النائبان السياسيان يعملان في الدواوير أحدهما في المحاسبات والآخر في الإرشاد.
- يفصل جمع مجلسين أو ثلاثة في المحاسبة.

- التقارير الشهرية الواجب تقديمها هي : التقرير النظامي، تقرير الراتب الشهري، تقرير عن السلاح، تقرير عن الشهداء، تقرير عن الأسرى، تقرير مالي، التقرير الأدبي للشعب، التقرير الأدبي للجيش، التقرير الأدبي للنظام، تقرير عن الخسائر في الأرواح والعتاد والمواد، تقرير حول العاصين عن دفع الفروض، وطالبت القيادة خلال الاجتماع المذكور سابقا بالإسراع بـ :

❖ تقرير عن الخسائر الإنسانية والمادية النظامية والشعبية خلال الفترة الواقعة بين ديسمبر 1960 ومارس 1961.

❖ تقرير عن العمليات العسكرية الخاصة بمجيء ديغول للجزائر.

❖ تقرير عن العمليات العسكرية الخاصة بالقسم الأول الناحية الثانية المنطقة الأولى. (42)

وكنموذج عن بعض التقارير الخاصة بالناحية الثانية القسم الأول :

النموذج 1 : المخارج المالية بالناحية ـ شهر فيفري 1962

الناحية	مرتب الجيش	الإعانات، المنحة		الأغذية، الألبسة		الأدوية
القسم	097600	83500	000	681788	371788	000000
المواد المختلفة 113826		المصاريف المختلفة 009000		الضيعة 00000		جمع المصاريف 1357439

النموذج 2 : مرتب المجاهدين بالجبهة ـ الناحية الثانية ـالقسم 2 ـ شهر فيفري 1962(43)

	الرتبة.....							المناضل	المجاهدة	جمع الأحرار	جمع المال
	ملازم I	ملازم	مساعد	عريف I	عريف	جندي I	جندي				
	3000	2500	2000	1800	1500	1200	1000	1000	800		
الناحية القسم 2	0	0	1	5	7	7	42	31	10	103	110900

ب / هيأة كتاب الثورة

تطلب تطور الفعل الثوري بعد 1956 وجود كتاب للثورة وكان هؤلاء الكتاب بالقسم والناحية والمنطقة والولاية ما عدا بالدواوير، وكان عدد كتاب القسم ثلاثة ينجزون تقارير مختلفة تجمع وتقدم لقيادة القسم الذي يسلمها للناحية وبعد توحيدها لتتم دراستها وتقدم القيادة المنطقة التي تقارير النواحي وتقدمها للولاية، كما كان الكتاب يستقبلون ما كانت ترسله لجنة التنسيق والتنفيذ بين 1956ـ1958 أو ما كانت ترسله الحكومة المؤقتة بين 1958 ـ 1962 ويقدمونها للمناطق التي بدورها تقدمها للنواحي التي توزعها على الأقسام.

وكانت الأوامر تعفي كتاب الثورة من المشاركة في الكمائن والقتال ومهمتهم هي المحافظة على الوثائق التي يحملونها أثناء الفرار أو عندما يذهبون للمشاركة في اجتماعات الأقسام والنواحي والمناطق والولاية. وكانت إمكانيات الكتاب هي الأقلام، الحبر، الطابعات الساحبات ومن الكتاب بن مهيدي الطاهر دماغ الصادق، عمار شطايبي، قليل السعيد، رحال زهير، وحيد عبد القادر، حسين شكيرو، الطيب فرحات، حسن بوقريط، عباس بوراس، محمد عباس، وكان معظم هؤلاء من حفظة القرآن الكريم وكانت كل مصالح الثورة تسير باللغة العربية ماعدا مصلحة اللاسلكي فكانت باللغة الفرنسية، وكان يعرب ما ترسله أو يكتب بالفرنسية ما ترسله المناطق وقد تأخر استعماله إلى سنة 1958[44]

وقد قدما مجاهدان يتقنان استعماله بالفرنسية وقد استشهدا و هما رحال زهير ووحيد عبد القادر وخلفهم يوسف أبركان[45] وقد أولت الولاية الثانية أهمية لهيأة الكتاب وكونت لهم نظاما دقيقا من خلال :

1) اختيار عدد من الجنود يجيدون القراءة والكتابة
2) وضع الكتاب في أماكن آمنة
3) جمعهم بأماكن قريبة من مركز الولاية مثل بني صبيح بالميلية والزيارة بالقل وبني فتح والزيتونية بالطاهير وبني يحبيس بجيملة.

4) تزويدهم بفرقة من الجنود لحراستهم وتحضير الأكل لهم وحفر الخنادق.

ولقد واجهت الكتاب صعوبات كبيرة خاصة خلال الصيف بسبب هجمات المباغتة من طرف الاستعمار وحملات التمشيط فكانوا يحملون أدواتهم بمحافظتهم ويتوجهون إلى الأماكن الآمنة، وعادة ما كانوا على علم بحملات التمشيط بفضل نشاط فرع الاتصالات والأخبار، فقد كان الكتاب يتمركزون بالمناطق المحررة بالميلية والطاهير وتاكسنة[46]. ويحملون تحت إشراف الرائد حسين رويبح[47] وهذه قائمة للفوج الثاني من الكتاب و عددهم 14 كاتبا :

1. سي عمار الشطاييي مسؤول الفوج.
2. السعيد قليل (شهيد) محرر.
3. الطاهر دماغ (شهيد) راقن
4. طاهر عبد القادر (شهيد) من فوج اللاسلكي
5. زهير رحال (شهيد) من فوج اللاسلكي.
6. بوالطمين جودي الأخضر.
7. محمد الطاهر عجالي.
8. محمد حمايتي.
9. خلف عبد العزيز (بوتميرة)
10. أحسن لعور.
11. عبد الكريم بابا أحمد.
12. أبركان يوسف.
13. عبد القادر آشرين ـ أسره العدو.[48]

ج / النظام القضائي

اعتمدت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني انتشال أفراد الشعب من محاكم العدو بإنشاء

و تطوير نظام قضائي ثوري تمثل في :

أ ـ المحاكم الشرعية

وهي محاكم للبث في قضايا الشعب وكانت هذه المحاكم تنقسم إلى فرعين، الأول خاص بالقضايا الشعبية والثاني خاص

بقضايا جيش التحرير الوطني أي المحاكم العسكرية أو المحاكم الثورية وكان الفرع الخاص بالقضايا الشعبية موزعا على الأقسام.

وتشكل اللجنة من خمسة أعضاء وقوانينها مستمدة من الدين الإسلامي في معظمها و قليل منها مستمدة من القوانين العالمية وإذا فشلت اللجنة في إيجاد حل لبعض القضايا ترفعه للسلطة الأعلى التي تبث في الأمر وترسل الحكم إلى اللجنة لتنفيذه في الحين وهو حكم غير قابل للطعن او للاستئناف [49]، ولم تكن اللجنة الشرعية موجودة على مستوى المناطق والنواحي والقسمات وإنما تواجدها كان على مستوى الدواوير وهي موازية للمجالس الشعبية. وكانت القضايا المطروحة على اللجان الشرعية بعضها معقدة وبعضها بسيط فقد تخاصمت عائلتان لعدة سنوات على شجرة زيتون هرمة، وكان المواطنون يتقبلون أحكام اللجان الشرعية.[50]

كما اعتمدت الثورة بمناطق جيجل على قضاة متشعبين بالقيم الدينية و مطلعين على مبادئ الشريعة الإسلامية ومنهم الشيخ الطيب بلخنش وهو من ناحية البابور وكان عام 1955 معلما بالمدرسة الكتانية بقسنطينة وأتهم عام 1958 بأنه يعمل بصالح الإدارة الفرنسية وبعد خضوعه للبحث لمدة 6 أشهر بالمنطقة الأولى تبين أنه بريء و أرسله عمار شطايبي قاضيا بنواحي القل[51].

ب / لجان العدل

بعد تنظيم الثورة للمشاتي والدواوير في إطار المجالس الشعبية انتقلت إلى الاهتمام بنظام القضاء بإنشاء لجان العدل التي كانت تسمى قبل الصومام بلجان الصلح، وبمقتضى التعليمة رقم 11 المؤرخة في 1957/06/16، وضع مجلس الولاية الثانية القواعد التي تنظم عمل لجان العدل من الناحيتين الشكلية والموضوعية على النحو التالي :

1. تكوين لجان العدل

تتشكل لجنة العدل على مستوى القسم (القاعدة) من مسؤول وأربعة أعضاء تعينهم لجنة المنطقة باقتراح من لجنة الناحية، ويختار

أعضائها من بين المواطنين ذوي السلوك الحسن والملمين بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي حالة ارتكاب عضو لخطأ جسيم أثناء تأدية مهامه يعزل من طرف لجنة الناحية [52]

من بين الأعضاء الدين عملوا في اللجنة العدلية بناحية فرجيوة محمد بلفيلالي بالقسم الثاني الناحية الثالثة وكرميش كرميش بالقسم الأول بفرجيوة وقد استشهد عام 1961 م وعز الدين بن مناح الذي عمل بالقضاء بفرجيوة.[53]

2. الاختصاص والمهام

أ. مهام لجان العدل : الفصل في قضايا المدنيين في مجال الحقوق الشخصية والالتزامات والعقود بالإضافة إلى قضايا الحيازة والوصية والميراث والأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وكذلك الجنح، وكانت أحكام اللجان نهائية وغير قابلة للاستئناف، ومن حق المتهم الدفاع عن نفسه أو اختيار من يدافع عنه[54] وفيما يخص الأحكام فقد كان هناك قاض بالميلية بالمنطقة الثانية الناحية الأولى يحكم بالطلاق للمرأة الجميلة ويرفض تطليق النساء غير الجميلات ولما سئل عن سر ذلك قال أن المرأة الجميلة ستجد ألف رجل يتزوجها أما الأخرى ستبقى عالة على المجتمع.[55]

ب. مهام المحاكم الثورية

تختص المحاكم الثورية في القضايا التي يكون أطرافها من جيش أو جبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى الجنايات حتى لو كان أصحابها من المدنيين.

وكانت العقوبات على اختلافها تخضع لإجراءات القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني ويتم تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأفراد "الجيش والنظام السياسي" من طرف الهيأة العليا مباشرة طبقا لدرجات المسؤولية[56] باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف لجنة التأديب العسكري للمنطقة و عضو قيادة الناحية المعنية، كما أنه لا يتم تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد إبلاغ الولاية بذلك[57]

وكانت عقوبات المحاكم الثورية مقسمة إلى قسمين عقوبات الأخطاء البسيطة أو الضئيلة وعقوبات الأخطاء الفادحة كإفشاء السر وضياع السلاح أما إذا كانت قضية مواطن أثقل بالعدو فالقضية تمر مباشرة للقضاء العسكري وأغلب العقوبات التي كانت تصدر كانت الغرامات المالية ولم يكن السجن عقوبة مطبقة. [58]

وفي شهادته حول القضاء بالملتقى الوطني الأول حول القضاء خلال الثورة ذكر المجاهد الصادق مزهود أن نظام القضاء خلال الثورة وبالخصوص بمنطقة جيجل وميلة والميلية ركز على أمرين :

1) منع المواطنين الجزائريين من التقاضي أمام المحاكم الفرنسية لإحداث القطيعة بين الشعب والإدارة الاستعمارية، وقد وجهت الثورة للشعب تعليمات بعدم الذهاب للمحاكم الفرنسية واعتبرته مرفوضا إسلاميا وثوريا علاوة على الأموال التي كانت فرنسا تفرضها على المتخاصمين وهي 500 فرنك.

2) عدم إفشاء السر واعتبرته الثورة جريمة يعاقب عليها قانون نظام الثورة ويمكن ضبط أوجه إفشاء السر في :

- ❖ تنقل المجاهدين بسلاح مكشوف.
- ❖ المبيت في منزل أكثر من ليلة.
- ❖ إطلاق الرصاص جهارا.
- ❖ إقامة الأعراس والاحتفالات التي تجلب *انتباه* العدو.
- ❖ الابقاء على ا لكلاب التي تعرقل المجاهدين بنباحها.[59]

وعن أشكال وطبيعة المخالفات ذكر الصادق مزهود أنها كانت على ثلاثة أشكال وحددها كما يلي :

أ/ المخالفات و المنازعات البسيطة : وتتمثل في رفض بعض المهام مثل :

- رفض الحراسة ليلا على راحة وأمن المجاهدين
- رفض دفع الاشتراكات الشهرية 200 فرنك
- رفض حمل البريد وتوزيعه
- رفض تقديم الطعام للمجاهدين
- رفض السير مع المجاهدين نحو الأماكن المرغوب التوجه لها.

وكانت عقوبة هذه الدرجة هي التوبيخ والإنذار و مضاعفة المهام.[60]

ب / المخالفات والمنازعات المتوسطة ويمكن تحديدها في الآتي :

- التلفظ بكلام بذيء ضد الثورة وعقوبتها الجلد وغرامة مالية
- إفشاء بعض الأسرار وعقوبتها الجلد وغرامة.
- الإهمال وعدم اليقظة وضياع السلاح وعقوبتها عدم التسليح وغنم سلاح آخر
- القتل غير متعمد للمجاهدين أو الشعب وعقوبتها التخفيض في الرتبة
- تكرار المخالفات البسيطة وعقوبتها التخفيض في الرتبة، التبديل من وحدة لأخرى أو من قسم لآخر والتجريد من السلاح مؤقتا هذا لأفراد الجيش أما للمواطنين فهي الغرامة المالية ومضاعفة العمل.
- تعريض الثورة لخسارة مادية أو بشرية بسبب عدم التخطيط الجيد وعقوبتها التجريد من السلاح مؤقتا والتخفيض في الرتبة
- التردد على المصالح الاستعمارية لتسجيل الولادات والوفيات والزواج وعقوبتها هي الغرامة المالية والتوبيخ.

ج / المخالفات والمنازعات الخطيرة : ونجملها في النقاط التالية :

- إفشاء أسرار الثورة للعدو وبصورة مباشرة أو غير مباشرة وعقوبتها القتل
- استسلام وانضمام المجاهدين والمناضلين إلى صف العدو طوعا أو كرها بالسلاح أو دون حمل السلاح تحت أي ضغط وعقوبتها القتل
- إشهار السلاح ضد الثورة تحت أي من الأسماء قومي، حركي، دفاع ذاتي
- الخيانة وهي المخالفات المتعلقة بتنظيمات الثورة وتموينها وتواجدها في مخابئ التموين وسلاسل التموين والبريد وخلايا التنظيم السياسي وعقوبتها القتل
- ارتكاب فاحشة الزنا وإن ثبتت عليه بعد المحاكمة فعقوبتها القتل، ولكن طبقت مكانه الجلد طبقا للشريعة الإسلامية
- سرقة ممتلكات الثورة من مواد غذائية وحبوب وحيوانات وعقوبتها القتل بعد المحاكمة

- القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد بين المواطنين أو المجاهدين و عقوبتها القتل.

- التمرد والعصيان المسلح من قبل العسكريين ضد السلطة المركزية وعقوبتها هي القتل[61].

ومن خلال هذه الدراسة التاريخية حول النظام الاداري للثورة الجزائرية بمنطقة جيجل 1962/1954 يتضح مدى الاهمية الكبيرة الدي انطوى عليه هذا النظام الثوري الدي مر بمرحلتين هامتين مرحلة 1956/1954 ومرحلة ما بعد الصومام 1962/1956 وقد ظهر النظام الاداري للثورة في اشكال ابرزها الادارة الثورية(مسؤولي المشاتي والمجالس الشعبية) والنظام القضائي (لجان الصلح والمحاكم الشرعية) وهياة كتاب الثورة والملاحظ ان النظام الاداري قد عرف تطورا هاما بمقتضى توصيات وقرارات مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 كما يبرز كيف استطاعت الثورة بما اوجدته من نظم على غرار النظام الاداري ان تصمد في وجه الادارة الاستعمارية وكون ادارة ثورية موازية لا تقل تنظيما عن بقية التنظيمات الثورية العسكرية والسياسية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية.

الهوامش

1- مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية جيجل، عرض ولاية جيجل حول التنظيم والتموين للولاية الثانية التاريخية خلال الثورة2001، ، ص 9،8.

2- المرجع نفسه، ص 1. .5

3- مر شيدخ، 2011 مملكة الفلاقة دار الطباعة والنشر عين مليلة الجزائر، ص 80.

4- شهادة المجاهد شكرود رمضان، للباحث بمقير سكناه احمد راشدي ميلة 14 فيفري 2013.

5- عمر شيخ، المرجع السابق، ص 80، 81.

6- مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية جيجل، المرجع السابق، ص .5

7- علي كافي، 1999 مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946 /1962ط1 دار القصبة للنشر الجزائر، ، ص 94.

8- تواتي موسى، هجومات 20 اوت 1955 ماجستير تاريخ جامعة قسنطينة 1989/1988، ص 35.

[9]-Boukhalfa Amazit, l'empreinte indélébile, Journal El Watan numéro spécial, dimanche 31 octobre ; 2004, page 10.

10- من بين من عملوا كموزعين للبريد بناحية الطاهير سي الصالح بن ساسي.

11-موسى تواتي، المرجع السابق، ص 36.

12- شهادة المجاهد لطرش السعدي للباحث فايد بشير اكتوبر 2008، ص 7.

13-علي كافي، المرجع السابق، ص 94.

- أنظر كذلك محمد عباس، ثوار عظماء، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 304.

- ذكر الطيب العلوي أنه بعد زيارة عمارة رشيد وسعد دحلب للمنطقة الثانية أواخر 1955 إنبهرا لوجود مجالس شعبية منظمة بالمنطقة الثانية، رجال وتاريخ، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998، ص 38، 39.

14- عمار بومايدة، 2008 بومدين والاخرون ما قاله وما اثبتته الايام دار المعرفة الجزائر، ص .349

15- مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية جيجل المرجع سابق، ص .8
16- موسى تواتي، المرجع سابق، ص 36-.37
17- شهادة المجاهد لطرش السعدي، السابقة، ص .8
18- علي كافي، مذكرات علي كافي، المرجع السابق، ص .95
19- صالح بلحاج، 2008' تارخ الثورة الجزائرية 'دار الكتاب الحديث 'الجزائر، ص 37.
20- علي كافي، المرجع نفسه، ص .109
21- شهادة المجاهد كوكو الطاهر للباحث، بمحافظة جيجل 2013/12/31.
22- علي كافي، نفسه، ص 109.
- أنظر كذلك التنظيم السياسي بالفصل الثاني للبحث وشهادات المجاهدين شكرود رمضان، فرحات بوروينة، أحمد مسعدي، كوكو الطاهر، لطرش السعدي.
23- شهادة المجاهد كوكو الطاهر نفسها.
24-شهادة المجاهد عنصل مسعود للباحث بمقر سكناه بجيجل 2013./12/31
25- علي كافي، نفسه، ص 95.
26- نفسه، ص 95.
27- شهادة المجاهد كوكو الطاهر السابقة.
28- علي كافي نفسه، ص 95.
29- شهادة المجاهد بوتويتة محمد لإذاعة جيجل وشهادة كوكو الطاهر للباحث.
30-علي كافي نفسه ص95.
31-شهادة المجاهد : شكرود رمضان للباحث- السابق ذكرها.
32- وتشمل مناطق غرب جيجل وجنوب غربها وجزء من شمال شرق سطيف..
33- وتشمل المناطق الوسطى والشرقية من جيجل..
34- وتشمل مناطق جنوب جيجل – فرجيوة وميلة..
35- شهادة المجاهدين أحمد مسعدي وشكرود رمضان – للباحث.

36- شهادة المجاهد محمد حجار للباحث على هامش ملتقى 20 اوت 1955 ميلة
2013/8/19.
37-علي كافي، المرجع السابق، ص .109
38- جمعية 20 أوت، لحماية وتخليد ماثر الثورة لولاية جيجل 2011 تاريخ بلدية الطاهير دار الخلدونية الجزائر، ، ص 81-82.
39- مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية ميلة، 2004 الدليل التاريخي لولاية ميلة ابان الثورة التحريرية1962/1954 دار الفجر للطباعة والنشر الجزائر، ص 49-.52
40-علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، المرجع السابق، ص 168.-167
41-الأخضر الجودي بوالطمين، 1987' لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 61-62.
- هذه المعلومات قدمها المجاهد الأخضر الجودي بوالطمين من خلال ما عاشه وشاهده منذ إلتحاقه من تونس باتلثورة عام 1957 وذلك بمنطقة جيجل ونواحيها حتى الإستقلال 1962 في كتابه السابق الذكر وفي مقالات بمجلة أول نوفمبر وخلال الملتقيات التاريخية.
42- الأخضر جودي بوالطمين، المرجع السابق، ص 250 ـ .251
43- الاخضر جودي بو الطمين المرجع نفسه ص 251
44-وهذا ما أكده المجاهد كرميش في شهادته لي بجيجل بتاريخ 2014/1/1
45-الاخضر جودي بوالطمين 'نفسه، ص 250 ـ 251
46- الأخضر جودي بوالطمين، مجلة أول نوفمبر، العدد 164، سنة0 200م، ص 32 ـ 33
47- كان الرائد حسين رويبح قد استشهد يوم 09 نوفمبر 1960 بعين لبنة نواحي تاكسنة.
48- الاخضر جودي بو الطمين المرجع نفسه، ص 33 ـ 34
49- شهادة المجاهد كرميش عبد القادر للباحث بمقر سكناه جيجل 2014/1/1

50-الاخضر جودي بو الطمين لمحات من ثورة الجزائر، المرجع السابق ص 239
51- الأخضر جودي بو الطمين، نفسه، ص 229 ـ 230
52-علي كافي، المرجع السابق، ص 115 ـ 116
53-شهادة المجاهد كرميش عبد القادر السابقة
54-علي كافي، نفسه، ص 116
55- الأخضر جودي بوالطمين، 2007 أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة للأمير عبد القادر قسنطينة، مارس 2005، الجزائر، ص248.
56- فإذا طرحت قضية علم مستوى القسم فإن الناحية هي التي تفصل فيها وإذا كانت بالناحية فإن لجنة محكمة المنطقة هي التي تفصل فيها.
57- علي كافي، نفس، ص 11ه6
58- الأخضر جودي بوالطمين، المرجع السابق، ص247
59- الصادق مزهور، 2007 أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16.17 ماي 2005، الجزائر، ص 87.88
60- الصادق مزهود، المرجع السابق، ص 89.90
61- الصادق مزهود، المرجع السابق، ص 93 .95.